

نشرة اقتصادية مالية تصدر عن إدارة الدراسات الاقتصادية والمالية بـ دائرة المالية - حكومة دبي

## التضخم يعاود الارتفاع في دبي ويصل إلى 0,78 % خلال أغسطس

عاودت معدلات التضخم في دبي ارتفاعها لتصل نسبتها خلال شهر أغسطس الماضي إلى 0.78% مقارنة بشهر أغسطس من العام الماضي، وجاء ذلك نتيجة لارتفاع أسعار مجموعة التعليم بنسبة 12.20% والنقل بنحو 10.54%، والصحة بحوالي 3.16%، والطعام والمشروبات غير الكحولية بنسبة 2.75%، كما ارتفعت الأسعار بمجموعة المطاعم والفنادق بنسبة 1.79%، بحسب بيانات مركز دبي للإحصاء. وأكد الدكتور أحمد خليل المطوع أستاذ الاقتصاد بجامعة الإمارات لـ"الاتحاد" أهمية اتخاذ الإجراءات الرقابية الكفيلة للسيطرة على الأسعار لضمان عدم انفلاتها بالتزامن مع تعافي الأسواق، كما حدث قبل الأزمة المالية العالمية. وبموازاة ذلك، ارتفع معدل التضخم الشهري لأسعار المستهلك بنسبة 0.59% خلال شهر أغسطس الماضي مقارنة بشهر يوليو من العام نفسه نتيجة لارتفاع أسعار مجموعة الأثاث والتأثيث، الأدوات المنزلية وإصلاحها بنسبة 3.12%، تلتها مجموعة النقل بنسبة 2.47%، ثم مجموعة الطعام والمشروبات غير الكحولية بنسبة 1.82%، ثم مجموعة السلع والخدمات المتنوعة بنسبة 0.09%، ثم مجموعة الاتصالات بنسبة 0.05%، ومجموعة السكن، المياه، الكهرباء، الغاز والوقود بنسبة 0.04%. وفي المقابل، تراجعَت مجموعة الترفيه والثقافة بنسبة 0.09%. في حين شهدت باقي مجموعات الإنفاق الرئيسية استقراراً في أسعارها خلال فترة المقارنة.

### تعليق

تعتبر الأرقام القياسية لأسعار المستهلك هي الركيزة الأساسية لبيان مؤشر التضخم، حيث تقيس التغيرات الدورية للمستوى العام لأسعار المستهلك خلال فترة زمنية محددة معدلات التضخم في الاقتصاد، كما تعكس القوة الشرائية للنقود في مختلف العمليات المالية والتي تشمل السلع والخدمات. ويعتمد مركز دبي للإحصاء في عمليات قياس معدلات التضخم في الإمارة على اعتماد سنة أساس مرجعية تتمثل في عام 2007 الذي قام فيه المركز برصد أسعار السلع والخدمات مقرونة بمقدار إنفاق الأسر على تلك السلع لمدة عام كامل، من خلال تقسيم السلع والخدمات إلى اثنتي عشرة مجموعة إنفاق رئيسية. وتجدر الإشارة إلى أن التضخم يجب أن يرتبط بارتفاع مستمر في أسعار جميع (أو معظم) السلع والخدمات الموجودة في الاقتصاد وأن يكون هذا الارتفاع في صورة مستمرة ولفترة زمنية طويلة وليس ارتفاعاً مؤقتاً وكذلك يجب أن يكون هذا الارتفاع مؤثراً في ميزانية الأفراد بحيث يؤدي الارتفاع في المستوى العام للأسعار إلى انخفاض القوة الشرائية للأفراد. توجد هناك أنواع مختلفة من التضخم وأسباب متنوعة ومنها: 1- تضخم الطلب (Demand-Pull Inflation): ينتج هذا النوع من التضخم بسبب اختلال التوازن في السوق في حالة عجز العرض الكلي (AS) عن استيفاء الطلب الكلي (AD) مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار. وتجدر الإشارة إلى أن ارتفاع المستوى العام للأسعار الناتج عن ارتفاع الطلب الكلي لن يؤدي إلى انخفاض الطلب بل إلى زيادة حجم الطلب وهكذا. 2- تضخم التكاليف (Cost-Push Inflation): وهو التضخم الناتج عن ارتفاع تكاليف عناصر الإنتاج المستخدمة في العملية الإنتاجية حيث تؤدي هذه الزيادة إلى ارتفاع مستمر في أسعار السلع والخدمات المنتجة. 3- التضخم المستورد (Imported Inflation): عندما يكون اقتصاد الدولة معتمداً وبشكل كبير على السلع والخدمات المستوردة فإنه يكون عرضة للتضخم المستورد عندما تكون الدولة (أو الدول) المصدرة تعاني أصلاً من التضخم، فإن هذا التضخم ينتقل إلى الاقتصاد المحلي عن طريق السلع والخدمات المستوردة. 4- التضخم المشترك (Mixed Inflation): ينتج هذا النوع من التضخم بسبب ارتفاع القوة الشرائية (وكذلك حجم السيولة) لدى الأفراد مع بقاء حجم الناتج الكلي من السلع والخدمات ثابتاً مما يؤدي إلى ارتفاع الطلب الكلي (AD) مع بقاء العرض الكلي ثابتاً.

المصدر: الاتحاد



### الدولية

ارتفاع الدين العام الإسباني إلى أرقام قياسية لم يشهدها منذ 1995  
صفحة 02 ◀

لندن ترسل مسنولاً مالياً رفيعاً لطمأنة المستثمرين الخليجيين  
دولار  
صفحة 03 ◀



### الاقليمية

المغرب يتطلع لجمع مليار يورو من إصدار سندات  
صفحة 04 ◀

توقعات بارتفاع الطلب على العقارات بالكويت في الربع الأخير  
صفحة 04 ◀



### الهدية

1751 حساباً مصرفياً لكل 1000 شخص في الإمارات  
صفحة 05 ◀

أبوظبي للتنمية يمول 190 مشروعاً عربياً بـ 21 مليار درهم  
صفحة 06 ◀

المقال الأسبوعي : اتفاقية بازل كفاية رأس المال  
صفحة 07 ◀



20 سبتمبر 2010

## ارتفاع إيرادات التجارة الإلكترونية في الصين خلال الربع الثاني

ارتفع إجمالي إيرادات التجارة الإلكترونية في الصين بنسبة 10 في المائة خلال الربع الثاني مقارنة بالعام الماضي لتصل إلى 1.1 تريليون يوان، وفقا لما ذكره بحث نشر (الأحد). وقد ذكر تقرير نشرته شركة "iResearch"، وهي شركة معنية بأبحاث السوق، خلال حدث صناعي عقد في مدينة هانغتشو بشرق الصين ان مبيعات "B2C" (التجارة إلى المستهلك) أو مبيعات التجزئة عبر الانترنت تضاعفت تقريبا خلال الفترة من أبريل إلى يونيو لتصل إلى 111.23 مليار يوان. وأضاف التقرير ان عدد المتسوقين عبر الانترنت وصل إلى 109 ملايين متسوق في نهاية العام الماضي، أو ما نسبته 28.4 في المائة من إجمالي عدد مستخدمي الانترنت في الصين. وكان إجمالي إيرادات التجارة الإلكترونية في الصين قد بلغ 3.8 تريليون يوان في العام الماضي، بزيادة نسبتها 22 في المائة على أساس سنوي.

### تعليق

التجارة الإلكترونية ما هي إلا مرحلة متطورة من التجارة، طبقت تكنولوجيا المعلومات في إنتاج وتوزيع السلع والخدمات على المستوى العالمي، هدفها خلق محيط (TIC) والاتصال تجاري جديد في وسط إلكتروني. لا يقتصر مفهوم التجارة الإلكترونية على السلع والبضائع المادية، إذ أن هناك عناصر من التجارة الإلكترونية غير تبادلية موجهة لتزويدنا بمعلومات عن المنتجات والخدمات، ويتعداه إلى السلع غير المادية والتي ستكون قطاعات تجارية واعدة، قطاعات مؤسسية على تبادل المعلومات والمعارف وتقديم الخدمات في الوقت الحقيقي كحجز تذاكر الطائرات، الحجز في الفنادق والتعاملات المصرفية، أما شراء وبيع المنتجات المعلوماتية، الكتب والأقراص المدمجة لا يمكن الجزم بأنها ستبقى على رأس السلع المتبادلة إلكترونيا، لأنه وفي الأجل القريب سوف تجمع التجارة الإلكترونية العديد من التعاملات الآلية جزئيا فقط والتي تكون مجالا لمشاركة بشرية ومادية لأن هناك علاقة ارتباطيه بين التجارة الإلكترونية والبنية المادية لتوزيع المنتجات المسوقة.

المصدر: وكالة أنباء الصين

## ارتفاع الدين العام الإسباني إلى أرقام قياسية لم يشهدها منذ 1995

أظهرت بيانات رسمية أن حجم الدين العام الإسباني ارتفع في نهاية الربع الثاني من العام الحالي بنسبة 3.8 في المئة مقارنة بنهاية الربع الأول لتبلغ قيمة الدين الإجمالي حوالي 600.000 مليون يورو مسجلا بذلك أعلى قيمة له منذ عام 1995. وقال بيان للبنك الإسباني المركزي اليوم أن الحكومة المركزية راکمت حتى نهاية الربع الثاني من العام الجاري ديونا قدرها 458.268 مليون يورو في حين راکمت المناطق ذات الحكم المستقل ديونا ناهزت إلى 104.083 يورو وراکمت البلديات نحو 36.413 مليون يورو من الديون ليكون المجموع العام للديون 598.764 مليون يورو. وذكر البيان أن ديون المناطق ذات الحكم المستقل ارتفعت بنسبة 10 في المئة في الربع الثاني من العام الحالي مقارنة بالربع الأول من العام وهو الربع التاسع على التوالي الذي تشهد فيه البلاد ارتفاعا في الديون الفصلية. وأضاف أن الديون المستحقة على الدولة تشكل بمجملها نسبة 56.7 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي لتسجل بذلك أعلى معدل ارتفاع لها منذ عام 2000 مؤكدا على عدم وصولها حتى الآن إلى المستويات الحرجة التي تقدر بي 60 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. اتخذت اسبانيا منذ بدء الأزمة الاقتصادية مجموعة من التدابير والإجراءات للتوفير في ميزانية الدولة ومحاولة تقليص العجز الاقتصادي وذلك بإتباع سياسيات اقتصادية نقدية كتحفيز رواتب الموظفين وتخفيض الاستثمارات العامة وتجميد المعاشات واقتطاع بعض أنواع المساعدات الاجتماعية وقد توجت هذه الإجراءات مؤخرا بقرار إصلاح العمل الموافق عليه خلال الأسبوع الماضي.

المصدر: كونا

## المخاوف الاقتصادية تقفز بالذهب إلى مستوى جديد

قفز سعر المعدن الأصفر إلى مستوى قياسي جديد، الجمعة، مدفوعا بالشكوك التي تحيط بالاقتصاد العالمي، ليصل سعر الأوقية في العقود الأجلة لشهر ديسمبر إلى 1284.4 دولار. ويرى كبير محللي السلع الأساسية مع مجموعة "في أم"، ومقرها لندن، إن "الارتفاع الكبير في أسعار الذهب يأتي مدفوعا جزئيا بانعدام تام للثقة في الحكومات حول العالم وكونها قادرة على حل الفوضى المالية." وقال ميد إن "أسعار الذهب خلال الأسبوع الماضي، تلقت زخما بسبب تقلب الدولار، وتوقعات حول الاقتصاد الأميركي ومخاوف من التضخم، وإمكانية المزيد من عمليات الشراء لسندات من قبل حكومة الولايات المتحدة." وليس الذهب هو المعدن الوحيد الذي ركب موجة المخاوف الاقتصادية، إذ واصلت الفضة مسارها التصاعدي، مرتفعة 16 سنتا للأوقية، ليصل سعرها إلى 20.9 دولار. ويشار إلى أن سعر الذهب بلغ ذروته الحقيقية في 21 يناير/كانون ثاني عام 1980، عندما ارتفع إلى 825.5 دولار الأوقية، وهو ما يعادل الآن 2184 دولار بعد احتساب نسب التضخم التي كانت سائدة عام 1980.

### تعليق

المستثمرين يقبلون على الذهب باعتباره استثمارا أقل تقبلا، وكي يحمو ثروتهم و بخاصة عند حدوث هبوط وتقلبات حادة بالأسواق العالمية مثل أزمة الديون بأوروبا التي تسببت أيضا بانخفاض كبير للعملة الأوروبية الموحدة مقابل العملة الأميركية.

المصدر: CNN Arabic



20 سبتمبر 2010

## المركزي الألماني يتوقع أن تحتاج البنوك 50 مليار يورو

أفادت مجلة نقلا عن حسابات للبنك المركزي الألماني أن أكبر عشرة بنوك في ألمانيا ستحتاج إلى 50 مليار يورو (65.44 مليار دولار) إضافية من رأس المال المساهم به لاستيفاء قواعد جديدة أشد صرامة. وقالت صحيفة دير شبيجل الأسبوعية إن خبراء في البنك المركزي قدروا أن بنوكا من بينها دويتشه بنك وكومرتس بنك والبنوك المملوكة للدولة مثل فست آل بي وآل بي. بي. دبليو وبايرن آل بي ستكون قادرة على تغطية معظم تلك الاحتياجات لكن ليس جميعها. وتلزم القواعد الجديدة التي اتفق عليها الأسبوع الماضي وتعرف باسم بال 3 البنوك بالاحتفاظ برأسمال عالي الجودة يعادل سبعة بالمئة من أصولها عالية المخاطر. وبغية تخفيف العبء عن كاهل البنوك والأسواق منح المسؤولين البنوك فترات انتقالية للالتزام بالقواعد تصل في بعض الحالات إلى يناير كانون الثاني 2019 أو بعد ذلك. وقالت المجلة إن حسابات البنك المركزي تظهر قدرة البنوك على جمع أكثر من 40 مليار يورو بنهاية 2019 عن طريق الأرباح وجمع رؤوس أموال جديدة لكن سيكون على البنوك إيجاد مصادر جديدة لرأس المال كي تكمل المبالغ المطلوبة. وأشارت المجلة إلى أن هذا سيكون صعبا بصفة خاصة بالنسبة للبنوك المملوكة للدولة والتي أطلق وزير المالية الألماني فولفجانج شويله مبادرة جديدة لدمجها.

### تعليق

أهم الإنجازات الاقتصادية التي حققتها ألمانيا خلال العامين الماضيين هو استقرار سوق العمل حيث انخفضت البطالة إلى معدل ما قبل الأزمة حيث أن معدلات البطالة كانت تبلغ قبل خمسة أعوام نحو 5 ملايين عاطل بينما تبلغ اليوم نحو ثلاثة ملايين عاطل فقط.

المصدر: رويترز

## لندن ترسل مسؤولاً مالياً رفيعاً لطمأنة المستثمرين الخليجيين

أفاد تقرير لصحيفة الديلي تلجراف (الصاندي تلجراف) أن هناك محاولة بريطانية لطمأنة كبار المستثمرين والتأكيد لهم بأن أحوال الاقتصاد البريطاني بخير ولا تستوجب القلق. ووفقاً لهيئة الإذاعة البريطانية (بي.بي.سي)، يقول عنوان التقرير، إن اللورد ساسون رودشو، وهو أحد المسؤولين الماليين في الحكومة البريطانية، سيرأس وفداً حكومياً رفيعاً في جولة إلى الشرق الأوسط لطمأنة المستثمرين الخليجيين بأن الاقتصاد البريطاني بخير، ولا خوف على استثماراتهم فيه، وهي استثمارات ضخمة. وتقول الصحيفة إن المحاولة البريطانية لا تقتصر على الطمأنة، بل تسعى الحكومة إلى بيع المزيد من سندات الدين الحكومي في الأسواق العالمية، ومنها السوق الخليجية تحديداً. ووفقاً لبي.بي.سي، تشير الصحيفة إلى أنه من النادر أن تقوم حكومة بريطانية بتنظيم جولة كهذه، وهو ما يكشف الأهمية المعلقة على نجاح الائتلاف الحكومي الحاكم في إيجاد فرص استثمارية جديدة لإنعاش الاقتصاد. وتضيف الصحيفة أن المهمة الرئيسية للوفد، الذي يضم عدداً من كبار الشخصيات المرموقة في قطاع المال والأعمال، مثل روبرت ستيمان رئيس مكتب إدارة الديون (الحكومية) البريطاني، وغيره، ستكون إقناع مزيد من المستثمرين لشراء سندات الدين الحكومي التي تعرف في الأسواق باسم (gilts). وتقول التلجراف إن الجولة تستغرق أربعة أيام، وتشمل زيارات إلى السعودية ودبي وأبوظبي والكويت.

### تعليق

الاستثمارات الخليجية تدعم العقارات البريطانية التي سجلت نمواً قياسيًّا في الربع الثاني من العام الجاري مع تزايد الطلب على الاستثمار في العقارات السكنية من قبل المستثمرين من منطقة الشرق الأوسط. وتعتبر صفقة شراء قطر لمحلات هارودز الشهيرة بقيمة 1.5 مليار جنيه إسترليني أبرز الصفقات التي أتمها قطر.

المصدر: Arabian business

20 سبتمبر 2010

### المغرب يتطلع لجمع مليار يورو من اصدار سندات

صرح مسؤولان كبيران أن الحكومة المغربية تسعى لجمع مليار يورو من بيع سندات مقومة باليورو جرى تأجيله في وقت سابق للمساعدة في تمويل مشروعات استثمارية جريئة. وقال مصدر على هامش مؤتمر اقتصادي بالرباط "نسعى لجمع مليار يورو من إصدار السندات السيادية المزمع". وقال مصدر آخر "نريد جمع مليار يورو على الأقل من إصدار هذه السندات الدولية لكن سيقوم فريق يجري جولات تسويقية للمستثمرين في أوروبا بتحديد المبلغ على وجه الدقة لدى طرح السندات". ورفض المسؤولان نشر هويتهما لأن الحكومة لا تريد الكشف مقدما عن المبلغ الذي تسعى لجمعه من الإصدار المزمع. وقال وزير المالية المغربي "نريد تلك الأموال للمساعدة في تمويل مشروعاتنا الاستثمارية الطموح" مشيراً إلى خطة لاستثمار حوالي 30 مليار دولار خلال الخمسة عشر عاما المقبلة في مشروعات طرق وإصلاح زراعي متجددة لتحفيز النمو. وفوض المغرب ثلاثة بنوك هي باركليز كابينال واتش.اس.بي.سي ونايكسيس لإدارة الإصدار عقب جولة تسويقية تبدأ الاثنين. وقال مساعد كبير لوزير المالية "سيتم تحديد حجم السندات في 28 سبتمبر مع تحديد فائدة السندات وإعلان باقي التفاصيل ذات الصلة".

المصدر: رويترز

### توقعات بارتفاع الطلب على العقارات بالكويت في الربع الأخير

توقع تقرير للشركة الكويتية التخصصية للاستشارات الاقتصادية أن يشهد السوق العقاري في الكويت انتعاشاً بعد انتهاء موسم الصيف الحالي وتداولات عقارية أكبر وزيادة الطلب على العقارات خلال الربع الأخير من العام الجاري. وقال رئيس مجلس الإدارة في الشركة الكويتية التخصصية للاستشارات الاقتصادية محمد السلطان إن السوق العقاري منعطش للصفقات العقارية الضخمة التي كانت سائدة في السنوات الماضية وموجة التفاؤل الحالية قد تعود بالصفقات العقارية الكبرى إلى السوق المحلي بعد طول غياب. وأشار السلطان إلى أن التحرك العاجل في تنفيذ الخطط التنموية قد يسعف الحال ويعمل على إنقاذ الوضع قبل أن يزداد سوءاً، لاسيما أن الوضع العقاري في الكويت يشهد حالة ترقب شديد في الوقت الذي تعمل الشركات على استعراض مشاريعها قبل الانتهاء منها. وبين أن المبادرات والتدخلات الحكومية أدوات رئيسة لمواجهة الأزمة العقارية وتزويد السوق بالكثير مما يحتاج إليه من التشجيع. ولفت السلطان إلى أن تركيز المستثمرين في السوق العقاري الكويتي قد تحول من الاستثمار في شراء أراض أو فرص في مشاريع غير مطورة إلى الاستثمار في المشاريع المطورة التي تدر عوائد فعلية سواء منها الشقق أو الفلل أو حتى صكوك الانتفاع. وأضاف أن ظروف الأزمة المالية العالمية غيرت كثيراً من تفكير المستثمرين ودفعتهم إلى البحث عن فرص استثمارية أقل مخاطرة وذات عوائد مضمونة. وأعرّب السلطان عن أمله في إقرار السماح للأجانب بتملك العقار باعتباره خطوة إيجابية تؤسس لبداية مرحلة انفتاح حقيقية تعتمد على تعزيز التسهيلات وتشجيع الاستثمارات وتعزيز الاستثمار العقاري،

### تعليق

عمليات البيع والشراء في القطاع العقاري الكويتي سجلت وفقاً للمعلومات المستقاة من إدارة التسجيل العقاري والتوثيق بوزارة العدل انخفاضاً بنسبة 19% للحجم السنوي في قيمة العقارات المتبادلة حيث بلغت 1016 مليون دينار كويتي في الربع الثالث من عام 2009 وترافق هذا التراجع بهبوط في متوسط حجم العمليات التي تمت لتصل إلى 256 مليون دينار كويتي في هذه الفترة مقارنة مع الربع الثاني من عام 2009. كما أن التركيز على المشاريع العقارية المخطط لها مازال يثير تساؤلات حول فرص النمو الاقتصادي في الكويت في الوقت الذي تشهد فيه عمليات بيع العقارات انخفاضاً كبيراً من حيث الحجم والقيمة وقال مهما يكن من أمر فلا يزال الاقراض لتمويل الاغراض العقارية مرتفعاً. وعلى الرغم من الانخفاض في عمليات بيع العقارات، إلا أن الكويت ما زالت منكشفة بدرجة كبيرة جداً على قروض العقارات وقروض الإنشاءات التي بلغت 32% من إجمالي القروض الممنوحة في عام 2008 (وهي أعلى نسبة في دول مجلس التعاون الخليجي) لترتفع إلى 33% في عام 2009 مع الأخذ في الاعتبار أن هذه الأرقام لا تشمل القروض التي تم الحصول عليها لشراء منزل، حيث إن مثل هذه البيانات غير متوفرة وإذا أخذنا القروض الشخصية التي تسدد على أقساط أساساً لقياس مشتريات المستهلكين للمنازل من خلال القروض الشخصية، فإن إجمالي القروض العقارية سيمثل انكشافاً يغطي أكثر من 40% من القروض في سجلات البنوك الكويتية.

المصدر: كونا

### وزيرة المال اللبنانية: توقع انخفاض الدين لا يعني حصوله

للمرة الأولى منذ أكثر من 6 سنوات، تقدم وزارة المالية اللبنانية مشروع موازنة العام 2011 إلى مجلس الوزراء من دون تأخير يذكر (نحو أسبوع عن الموعد النظامي المحدد في بداية أيلول/سبتمبر)، حتى لو أن مناقشة هذه الموازنة وإقرارها من قبل الحكومة، ومن ثم المجلس النيابي، قد تستغرق أشهراً طويلة. واعتمدت الموازنة على توقعات للنمو الاقتصادي بنسبة 5% خلال العام 2011، مع توقعات للتضخم بنسبة 2.2%، وهو أمر رهن بالتطورات السياسية والأمنية، إضافة إلى الظروف الاقتصادية العامة. يقول الخبير الاقتصادي الدكتور لويس حبيقة إن تنفيذ موازنة 2011 من قبل وزيرة المال ربا الحسن، والقول إن خدمة الدين العام ستخفض، فإن هناك فرقاً كبيراً بين مشروع الموازنة وبين ما سيحصل خلال العام، لأن الموازنة تبقى تقديرات، ونحن اعتدنا في لبنان أن التقديرات تكون على خطأ، وهي أمور تبقى ضمن التمنيات، والوزيرة قامت بواجباتها الرسمية، وعلى أساسه اعتبرت أن الدين سينخفض. ولكن برأيه يجب الانتظار، لأن الأمور لا تزال ضبابية ومتقلبة في المنطقة، وقد تنعكس سلباً على الموازنة، والعبرة في التنفيذ.

المصدر: ايلاف

20 سبتمبر 2010

### 1751 حساباً مصرفياً لكل 1000 شخص في الإمارات

أظهر تقرير حديث للبنك الدولي أن هناك حوالي 1751 حساباً مصرفياً لكل 1000 شخص راشد في الإمارات أي بنسبة تشبع 175%، المستوى الذي يعد مرتفعاً جداً مقارنة بالمتوسط لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والذي قدره البنك الدولي بنحو 818 حساباً مصرفياً لكل 1000 شخص راشد في المنطقة. ويقدر البنك متوسط الحسابات المصرفية لكل 1000 شخص راشد على مستوى الدول النامية بحوالي 635 حساباً. وقال البنك في تقرير حديث حول مسح أجراه إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية في 2010 أن هناك نمواً في توافر الخدمات المالية على مستوى العالم بالرغم من تبعات الأزمة المالية العالمية مع نمو في الحسابات المصرفية وصل إلى 4,3% في 2009 مقارنة بالعام السابق. من جهة أخرى قدر البنك عدد وحدات السحب الآلي (صراف آلي ATM) في الدولة بحوالي 99.27 وحدة لكل 100 ألف شخص راشد مقابل وحدتين فقط في السودان واليمن وحوالي 175.69 وحدة في الولايات المتحدة، وحوالي 132.75 وحدة في الصين و122,84 وحدة في بريطانيا. وبحسب تقديرات البنك الدولي فهناك 43.05 وحدة صراف آلي في كل 1000 كيلومتر مربع في الإمارات مقابل 0.21 وحدة في السودان و8.75 وحدة في تونس و787.32 وحدة في الصين و257.07 وحدة في بريطانيا. وقال التقرير إن نمو عدد الحسابات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لكل 1000 شخص راشد كان أقل من المعدل في الدول ذات الدخل المرتفع وفي الدول النامية. لكنه لفت إلى أن مستوى التفاوت تبين من دولة لأخرى في المنطقة حيث سجلت المغرب نمواً وصل إلى 8% . وشمل المسح 140 دولة خلال عامي 2008 و2009. الجدير بالذكر أن هذا هو المسح السنوي الثاني للوصول للخدمات المالية الذي يصدره البنك. وقالت ناتاليا ميلينكو المحللة لدى البنك والمعدة الرئيسية للمسح ان الوصول إلى حسابات الادخار والحسابات الجارية من الاحتياجات الأساسية، لكن هناك نحو 2.7 مليار شخص حول العالم مازالوا يفتقرون لمثل هذا النوع من الخدمات المالية الرسمية.

المصدر: الخليج

### انضمام أسواق المال الإماراتية إلى مؤشر "فوتسي" للأسواق الناشئة

انضمت الأسواق المالية في الإمارات إلى سلسلة "مؤشرات فوتسي" للأسهم العالمية ضمن مؤشر الأسواق المالية الناشئة الثانوية اعتباراً من 17 سبتمبر الجاري. ويبلغ عدد الشركات المنضمة واحداً وعشرين سهماً لشركات إماراتية إلى عائلة مؤشرات *ftse global equity index*. وحسب تصريحات المدير الإقليمي لمؤشر "فوتسي" لصحيفة "ذا ناشونال" الإماراتية، سيتم إدراج ثلاثة عشرة شركة من دبي وسبعة من أبوظبي إضافة إلى سهم موانئ دبي العالمية المدرجة في ناسداك دبي. وسيساهم إدراج أسهم الشركات الإماراتية ضمن مؤشرات "فوتسي" تعزيز فرص الاستثمار الاجنبي. وكانت مجموعة فوتسي، المتخصصة في إصدار المؤشرات، قد قالت في وقت سابق إنها ستقوم بوضع أسواق الأسهم في الإمارات على لائحة مؤشرها للأسواق الناشئة الثانوية، وذلك بعد أن قامت بترقية مركز الإمارات في إطار المراجعة السنوية التي تجريها لتصنيف البلدان، إذ حققت الإمارات تقدماً ملحوظاً في مجالات المراقبة الفعالة لأسواق الأسهم من قبل الهيئات التنظيمية، إلى جانب عدم وجود أي قيود على عمليات تحويل رؤوس الأموال، وجهود تعزيز البيئة التنافسية بين شركات الوساطة المالية.

تعليق

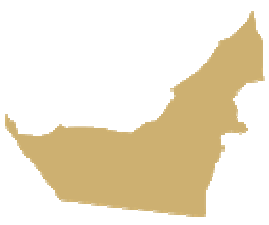
FTSE 100 واحد من أكبر مؤشرات الأسهم البريطانية. يضم أسهم أكبر مائة شركة بريطانية في بورصة لندن. أطلق المؤشر في 3 يناير 1984، و كانت نقاطه 1000 نقطة وصل إلى أعلى مستوياته في 30 ديسمبر 1999، وكانت نقطة 6950 نقطة. المؤشر يدار من قبل شركة FTSE GROUP مجموعة الفايينشال تايمز وهي شركة خاصة مستقلة كما يمثل مؤشر فوتسي نسبة 80% من حجم بورصة لندن، ومن أهم الشركات المدرجة في المؤشر شركة شل النفطية وشركة فودافون للاتصالات وشركة بي بي النفطية وشركة بنك HSBC وشركة جلاسكو سميث كلاين أكبر شركة أدوية في العالم.

المصدر: الأسواق نت

### 376 ألف مسافر إلى دبي في عيد الفطر

كثفت إدارة عمليات المسافرين في جمارك دبي جهودها خلال إجازة عيد الفطر المبارك للتعامل مع زيادة حركة المسافرين والرحلات القادمة إلى دبي في أيام فترة العيد من خلال رفع طاقة العمل البشرية في مطار دبي الدولي إلى أقصى درجة، وتخصيص كوادر إضافية من المفتشين لاستقبال المسافرين، والقيام بمهام التفتيش الاعتيادية بسهولة وانسيابية. وذكر السيد علي صالح المقهوي، مدير إدارة عمليات المسافرين في جمارك دبي أن التعليمات الصادرة من الإدارة العليا في جمارك دبي شددت على زيادة الجهد والاستعداد وتوفير كافة التجهيزات اللازمة للتعامل مع ضغط الرحلات والمسافرين خلال تلك الفترة، بالإضافة إلى توعية المفتشين والمفتشات إلى ضرورة التعامل الحضاري مع المسافرين القادمين إلى الدولة مع الحرص على حماية المجتمع من المواد الضارة والممنوعة. وبلغ عدد المسافرين القادمين إلى دبي عبر مطار دبي الدولي من خلال المباني الثلاثة 1 و2 و3 خلال فترة العيد من 8 إلى 12 سبتمبر الحالي نحو 376 ألف مسافر. وأشار المقهوي إلى أنه تم التنسيق بين الأقسام والإدارات المختلفة والتواصل والتنسيق مع الشركاء الاستراتيجيين في مطار دبي من حيث توفير عربات الأمتعة، وجدول الرحلات للوقوف على الاحتياجات اللازمة، وكذلك التعاون والتنسيق مع خدمة علاقات المسافرين لإرشاد المسافرين إلى إجراءات التفتيش عبر منافذ الخروج، وذلك تلافياً للازدحام. وأضاف علي المقهوي بأنه تم تسهيل الإجراءات للمسافرين وخاصة القادمين من الأراضي المقدسة بعد أدائهم لفريضة العمرة، وتخصيص بوابة مرور لهم، وتوفير مفتشين أمام أجهزة الحقائق اليدوية لتوزيع المسافرين على الأجهزة بشكل سلس.

المصدر: إيلاف



20 سبتمبر 2010

## أبوظبي للتنمية يمول 190 مشروعاً عربياً بـ21 مليار درهم

بلغت قيمة القروض والمنح والمساهمات التي قدمها صندوق أبوظبي للتنمية وحكومة أبوظبي إلى الدول العربية بنهاية العام الماضي نحو 21.16 مليار درهم لـ190 مشروعاً، بما يشكل 66 بالمائة من إجمالي عدد المشاريع و79 بالمائة من إجمالي قيمة التمويل، وفقاً لما ذكرته صحيفة (الاتحاد) الإماراتية الصادرة (الأحد) استناداً إلى التقرير السنوي للصندوق. وبحسب التقرير فقد مول صندوق أبوظبي للتنمية 132 مشروعاً عربياً بقيمة 10.59 مليار درهم، فيما مولت حكومة أبوظبي عن طريق الصندوق 58 مشروعاً عربياً بقيمة 10.57 مليار درهم. ووفقاً للتوزيع الجغرافي لإجمالي المشاريع التنموية للصندوق، فقد بلغت حصة الدول العربية نحو 10.594 مليار درهم لـ132 مشروعاً، بما يشكل 83 بالمائة من حجم المشاريع الممولة للصندوق. وبلغت حصة الدول الأفريقية غير العربية 39 مشروعاً بقيمة 889.4 مليون درهم وبنسبة 7 بالمائة، وبلغت حصة الدول الآسيوية 19 مشروعاً بقيمة 887.9 مليون درهم وبنسبة مماثلة للدول الأفريقية، فيما توزعت نسبة 4 بالمائة من مشاريع الصندوق بين عدد من الدول الأخرى بقيمة 455.4 مليون درهم. يذكر أن صندوق أبوظبي للتنمية تأسس عام 1971، ويعمل على الحد من الفقر وإيجاد المساواة الاجتماعية وتأمين مستقبل مستدام للدول النامية، إضافة إلى تحقيق الهدف العام بتنفيذ سياسة إمارة أبوظبي في تقديم المساعدات للدول النامية والعمل على مسانبتها في جهودها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المصدر: وكالة انباء الصين

### اتفاقية بازل لكفاية رأس المال 2/1

#### أولا نشأة وتطور لجنة بازل للرقابة المصرفية

يعتقد البعض أن الاهتمام بموضوع كفاية رأس المال يعود إلى أزمة الديون العالمية في بداية الثمانينات من القرن الماضي، حيث يعتبره السبب الحقيقي والوحيد لصدور مقررات بازل المعروفة باسم "بازل 1" و الواقع أن الاهتمام بكفاية رأس المال يعود إلى فترة طويلة قبل ذلك، ففي منتصف القرن التاسع عشر، صدر قانون لبنوك الولايات المتحدة الأمريكية يحدد الحد الأدنى لرأس مال كل بنك وفقا لعدد السكان في المنطقة التي يعمل فيها. و في منتصف القرن العشرين زاد اهتمام السلطات الرقابية عن طريق وضع نسب مالية تقليدية مثل حجم الودائع إلى رأس المال و حجم رأس المال إلى إجمالي الأصول، و لكن هذه الطرق فشلت في إثبات جدواها خاصة في ظل اتجاه البنوك نحو زيادة عملياتها الخارجية، و على وجه التحديد البنوك الأمريكية و اليابانية، و هو ما دفع بجمعيات المصرفيين في ولايتي "نيويورك و إلينوي" بصفة خاصة سنة 1952 إلى البحث عن أسلوب مناسب لتقدير كفاية رأس المال عن طريق قياس حجم الأصول الخطرة و نسبتها إلى رأس المال. و تعتبر الفترة من 1974 إلى 1980 فترة مخاض حقيقي للتفكير العلمي في إيجاد صيغة عالمية لكفاية رأس المال، فما حدث من انهيار لبعض البنوك خلال هذه السنوات اظهر مخاطر جديدة لم تكن معروفة في السابق (مثل مخاطر التسوية و مخاطر الإحلال) بل و عمق المخاطر الائتمانية بشكل غير مسبوق و هو ما اثبت بان البنوك الأمريكية الكبيرة ليست بمنأى عن خطر الإفلاس و الانهيار، ففي جويلية 1974 أعلنت السلطات الألمانية إغلاق "هيرث ستات بنك" و الذي كانت له معاملات ضخمة في سوق الصرف الأجنبية و سوق ما بين البنوك مما تسبب في خسائر بالغة للبنوك الأمريكية و الأوروبية المتعاملة معه، و في نفس السنة أفلس "فرانكيل ناشيونال بنك" و هو من البنوك الأمريكية الكبيرة ثم تبعه بعد عدة سنوات "فرست بنسلفانيا بنك" بأصوله التي بلغت حوالي 8 بلايين دولار، مما دفع بالسلطات للتدخل لإنقاذه بعد أن بلغت مشكلة عدم توافق آجال الاستحقاق بين أصوله و خصومه و ثبات سعر الفائدة على قروضه مداها، خاصة مع الارتفاع الشديد في أسعار الفائدة على الدولار عام 1980 و التي بلغت 20% و في ظل هذه المعطيات بدأ التفكير في البحث عن آليات لمواجهة تلك المخاطر، و إيجاد فكر مشترك بين البنوك المركزية في دول العالم المختلفة يقوم على التنسيق بين تلك السلطات الرقابية للتقليل من المخاطر التي تتعرض لها البنوك، و نتيجة لذلك تشكلت لجنة بازل أو بال للرقابة المصرفية من مجموعة الدول الصناعية العشر في نهاية 1974 تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا، و ذلك في ضوء تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول التي منحتها البنوك العالمية و تعثر هذه البنوك. و الأهم أن لجنة بازل قد أقرت عام 1988 معيارا موحدًا لكفاية رأس المال ليكون ملزما لكافة البنوك العاملة في النشاط المصرفي كمعيار دوليا أو عالميا للدلالة على مكانة المركز المالي للبنك و يقوي ثقة المودعين فيه من منظور تعميق ملاءة البنك، و أقرت اللجنة في هذا الصدد اتفاقية بازل التي بمقتضاها اصبح يتعين على كافة البنوك العاملة أن تلتزم بان تصل نسبة رأسمالها إلى مجموع أصولها الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطرة الائتمانية إلى 8% كحد أدنى، و على الجميع أن يوفقوا أوضاعهم مع هذه النسبة نهاية عام 1992. و قد كانت هذه التوصيات مبنية على مقترحات تقدم بها "Peter Cooke" \* الذي اصبح بعد ذلك رئيسا لهذه اللجنة، لذلك سميت تلك النسبة السابقة لكفاية رأس المال بنسبة "كوك" أو "بال" أو كما يسميها الفرنسيون أيضا بمعدل الملاءة الأوروبي.

#### ثانيا تعريف لجنة بازل للرقابة المصرفية

يكمن القول أن لجنة بازل للرقابة المصرفية هي اللجنة التي تأسست و تكونت من مجموعة الدول الصناعية العشرة و ذلك مع نهاية عام 1974 تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا، و قد حدث ذلك بعد أن تفاقمت أزمة الديون الخارجية للدول النامية و تزايد حجم و نسبة الديون المشكوك في تحصيلها التي منحتها البنوك العالمية و تعثر بعض هذه البنوك، و يضاف إلى ذلك المنافسة القوية من جانب البنوك اليابانية للبنوك الأمريكية و الأوروبية بسبب نقص رؤوس أموال تلك البنوك، مع الأخذ بعين الاعتبار انه في ظل العولمة فان تلك البنوك الأمريكية و الأوروبية يزداد انتشار فروعها في أنحاء العالم خارج الدولة الأم. و قد تشكلت لجنة بازل تحت مسمى "لجنة التنظيمات و الإشراف و الرقابة المصرفية" و قد تكونت من مجموعة العشرة وهي: بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا الاتحادية، إيطاليا، اليابان، هولندا، السويد، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، سويسرا و لوكسمبورج. و تجدر الإشارة أن لجنة بازل هي لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أية اتفاقية دولية و إنما أنشأت بمقتضى قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية و تجتمع هذه اللجنة أربع مرات سنويا و يساعدها عدد من فرق العمل من الفنيين لدراسة مختلف جوانب الرقابة على البنوك، و لذلك فان قرارات أو توصيات هذه اللجنة لا تتمتع بأي صفة قانونية أو إلزامية رغم أنها أصبحت مع مرور الوقت ذات قيمة "فعلية" كبيرة و تتضمن قرارات و توصيات اللجنة وضع المبادئ و المعايير المناسبة للرقابة على البنوك مع الإشارة إلى نماذج الممارسات الجيدة في مختلف البلدان بغرض تحفيز الدول على اتباع تلك المبادئ و المعايير و الاستفادة من هذه الممارسات. كذلك تلجأ بعض المنظمات الدولية، فضلا عن بعض الدول إلى ربط مساعدتها للدول الأخرى بمدى احترامها لهذه القواعد و المعايير الدولية و تتضمن برامج الإصلاح المالي للصندوق و البنك الدوليين في كثير من الأحوال شروط بالزام الدول باتباع القواعد و المعايير الدولية في مجال الرقابة على البنوك و غيرها من قواعد و معايير الإدارة السليمة، فالقواعد التي تصدرها لجنة بازل تتمتع بهذا الإلزام الأدبي و الذي يصاحبه في معظم الأحوال تكلفة اقتصادية عند عدم الانصياع لها.



20 سبتمبر 2010

## ثالثا أهداف لجنة بازل

- 1- المساعدة في تقوية استقرار النظام المصرفي الدولي ، و خاصة بعد تفاقم أزمة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث ، فقد توسعت المصارف و بخاصة الدولية منها خلال السبعينات كثيرا في تقديم قروضها لدول العالم الثالث ، مما اضعف مراكزها المالية إلى حد كبير.
- 2- إزالة مصدر مهم للمنافسة غير العادلة بين المصارف و الناشئة من الفروقات في المتطلبات الرقابية الوطنية بشأن رأس المال المصرفي ، فمن الملاحظ منافسة المصارف اليابانية حيث استطاعت أن تُنفذ بقوة كبيرة داخل الأسواق التقليدية للمصارف الغربية ، و قد يكون السبب الثاني الرئيسي وراء الاندفاع الأوربي لتحديد حد أدنى لكفاية رأس المال.
- 3- العمل على إيجاد آليات للتكيف مع التغيرات المصرفية العالمية و في مقدمتها العولمة المالية و التي تذيب من التحرير المالي و تحرير الأسواق النقدية من البنوك ، بما في ذلك التشريعات و اللوائح و المعوقات التي تحد من اتساع و تعميق النشاط المصرفي للبنوك عبر أنحاء العالم في ظل الثورة التكنولوجية و المعرفية .
- 4- تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك و تسهيل عملية تداول المعلومات حول تلك الأساليب بين السلطات النقدية المختلفة

## رابعا الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل

انطوت اتفاقية بازل على العديد من الجوانب أهمها:

- 1- التركيز على المخاطر الائتمانية : حيث تهدف الاتفاقية إلى حساب الحدود الدنيا لرأس المال آخذا في الاعتبار المخاطر الائتمانية أساسا بالإضافة إلى مراعاة مخاطر الدول إلى حد ما و لم يشمل معيار كفاية رأس المال كما جاء بالاتفاقية عام 1988 مواجهة المخاطر الأخرى مثل مخاطر سعر الفائدة و مخاطر سعر الصرف و مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية .
- 2- تعميق الاهتمام بنوعية الأصول و كفاية المخصصات الواجب تكوينها : حيث تم تركيز الاهتمام على نوعية الأصول و مستوى المخصصات التي يجب تكوينها للأصول أو الديون المشكوك في تحصيلها و غيرها من المخصصات ، و ذلك لأنه لا يكمن تصور أن يفوق معيار رأس المال لدى بنك من البنوك الحد الأدنى المقرر بينما لا تتوافر لديه المخصصات الكافية في نفس الوقت من الضروري كفاية المخصصات أولا ثم يأتي بعد ذلك تطبيق معيار كفاية رأس المال .
- 3- تقسيم دول العالم إلى مجموعتين من حيث أوزان المخاطر الائتمانية : قامت لجان بازل على أساس تصنيف الدول إلى مجموعتين ، الأولى متدنية المخاطر ، و تضم مجموعتين فرعيتين : المجموعة الأولى و تضم : أ- الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية OECD يضاف إلى ذلك دولتان هما : سويسرا و المملكة العربية السعودية . ب- الدول التي قامت بعقد بعض الترتيبات الإقتراضية خاصة مع صندوق النقد الدولي و هي : استراليا ، النرويج ، النمسا ، البرتغال ، نيوزلندا ، فنلندا ، ايسلندا ، الدانمارك ، اليونان و تركيا . و قد قامت اللجنة بتعديل ذلك المفهوم خلال جويلية 1994 و ذلك باستبعاد أي دولة من هذه المجموعة لمدة 5 سنوات إذا ما قامت بإعادة جدولة دينها العام الخارجي . أما المجموعة الثانية : فهي الدول ذات المخاطر المرتفعة و تشمل كل دول العالم عدا التي أشير إليها في المجموعة الأولى
- 4- وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الأصول : إن الوزن الترجيحي يختلف باختلاف الأصل من جهة و كذلك اختلاف الملتمزم بالأصل أي المدين من جهة أخرى ، و من هنا نجد أن الأصول تدرج عند حساب معيار كفاية رأس المال من خلال خمسة أوزان هي : صفر ، 10% ، 50% ، 100% ، و لإتاحة قدر من المرونة في مجال التطبيق للدول المختلفة ، فقد تركت اللجنة الحرية للسلطات النقدية المحلية لان تختار تحديد بعض أوزان المخاطر و الأهم أن إعطاء وزن مخاطر لأصل ما لا يعني أنه أصل مشكوك في تحصيله بذات الدرجة ، و إنما هو أسلوب ترجيحي للترفرقة بين أصل و آخر حسب درجة المخاطر بعد تكوين المخصصات اللازمة

يستكمل في العدد القادم